إبطال حيل إسلام البحيري المبنية على الكذب والمين في إسقاط الثقة بالصحيحين

تمهيد

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن اتبع هداه،

أما بعد، فقد صحَّ عن رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ سَنَوَاتٌ خَدَّاعَاتُ، يُصَدَّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ، وَيُكَذَّبُ فِيهَا الصَّادِقُ، وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ، وَيُخَوَّنُ فِيهَا الْأَمِينُ، وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ» ، قِيلَ: وَمَا الرُّوَيْبِضَةُ؟ قَالَ: «الرَّجُلُ التَّافِهُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ»[1].

---

[1] (?) أخرجه أحمد في مسنده (21/24)، والروياني (593)، والمخلِّص في المخلِّصيات (1165)، وأبو بكر في الغيلانيات (331)، من طريق عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنَّ أَمَامَ الدَّجَّالِ سِنِينَ خَدَّاعَةً...".

إسناده ضعيف فيه محمد بن إسحاق، وهو صدوق لكنه مدلس وقد عنعن.

وأخرجه أبو يعلى (6/378)، والروياني (593)، والمخلِّص في "المخلِّصيات" (2/118)، والطحاوي في مشكل الآثار (1/404)، والبزار في البحر الزخَّار (7/174) من طريق مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، بلفظ: «الْفُوَيْسِقُ يَتَكَلَّمُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ».

قال ابن أبي حاتم في العلل (6/596): "وسألتُ أَبِي عَنْ حديثِ الَّذِي رَوَاهُ ابنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عبد الله بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم؛ فِي الرُّوَيْبِضَة؟

قَالَ أَبِي: لا أعلم أحدًا روى عن عبد الله ابن دينار هذا الحديثَ غيرَ محمَّد بْنِ إِسْحَاقَ، ووجدتُّ فِي رِوَايَةِ بَعْضَ البصريِّين: عَنْ عبد الله بن المُثَنَّى الأنصاري، عن عبد الله ابن دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الأَزْهَر، عَنْ أنس، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم، بِنَحْوِهِ.

قَالَ أَبِي: وَلا أَدْرِي مَنْ أَبُو الأَزْهَر هَذَا!

قلتُ: مَن الذي رواه عن عبد الله بْنِ المثنَّى؟

فَقَالَ: حَجَّاج الفُسْطاطي.

قَالَ أَبِي: لَوْ كَانَ حديثُ ابن إسحاقَ صحيحًا، لَكَانَ قَدْ رَوَاهُ الثقاتُ عَنْهُ".

وقال أبو عثمان سعيد البَرْذَعي في "سؤالاته لأبي زرعة" (2/329-331): «قلت لأبي زرعة: عبدالله ابن دينار الشامي؟ قال: شيخٌ ربما أنكر. قلت: عبد الله بن دينار الذي يروي عن أنس حديث الرُّويبضَة هو هذا؟ قال: لا، ابن إسحاق ماله وهذا؟ قال أبو عثمان: وقد كان رجلٌ من أصحابنا ذاكرني بهذا الحديث عن شيخ ليس عندي بمأمون، عن أبي قتيبة، عن عبد الله بن المثنَّى، عن عبد الله بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الأزهَر، عن أنس، وذكرت لأبي زرعة هذا أنه صاحب أنس، ولم أجترئ أن أذكرَ له أنه من رواية هذا الرجل؛ لأنه لم يكن يرضاه، فقلت له: هو هذا الشامي؟ فأجابني بهذا».

قلت: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعُمَرِيُّ مَوْلاهُمُ الْمَدَنِيُّ، ترجمه الذهبي في تاريخ الإسلام (3/441)، وقال: "أحد الثقات.. سَمِعَ: ابْنَ عُمَرَ، وَأَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ، وَأَبَا صَالِحٍ السَّمَّانَ".

وقد صرَّح ابن إسحاق بالسماع في رواية البزار؛ ولذلك حسَّن الألباني إسناده في الصحيحة (5/321).

وقد اختُلِف فيه على ابن إسحاق:

أخرجه البزار في البحر الزخَّار (7/174) (2740) قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَ:

وقال أحمد بن فارس في معجم مقاييس اللغة (2/478): " فَأَمَّا الرُّوَيْبِضَةُ، الَّذِي جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «وَتَنْطِقُ الرُّوَيْبِضَةُ»، فَهُوَ الرَّجُلُ التَّافِهُ الْحَقِيرُ. وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَرْبِضُ بِالْأَرْضِ; لِقِلَّتِهِ وَحَقَارَتِهِ، لَا يُؤْبَهُ لَهُ".

وقال الأزهري في تهذيب اللغة (12/22): "الرُّوَيْبضة تصغيرُ الرابضةُ، كَأَنَّهُ جَعَل الرابضة راعِيَ الرَّبض، وأدخَل فِيهِ الْهَاء مُبَالغَة فِي وَصفه، كَمَا يُقَال: رجل داهِية.

وَقيل: إِنَّه قيل للتافه من النّاس: رابِضة ورُوَيْبِضة، لرُبوضِه فِي بَيْته، وقلّة انبعاثِه فِي الْأُمُور الجسيمة، وَمِنْه يُقَال: رجل رُبُض عَن الْحَاجَات والأسفار: إِذا كَانَ يَنهَض فِيهَا".

وقال ابن الأثير في النهاية (2/185): "الرُّوَيْبَضَةُ، تَصْغِيرُ الرَّابِضَةُ وَهُوَ الْعَاجِزُ الَّذِي رَبَضَ عَنْ مَعَالي الأمُور وقعَد عَنْ طَلَبها، وَزِيَادَةُ التَّاء للمبالغَة. والتَّافه: الخَسِيس الحَقِير".

أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عَبْلَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ سِنِينَ خَدَّاعَةً يُصَدَّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ، وَيُكَذَّبُ فِيهَا الصَّادِقُ، وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ، وَيُخَوَّنُ فِيهَا الْأَمِينُ، وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَمَا الرُّوَيْبِضَةُ؟، قَالَ: «الْمَرْؤُ التَّافِهُ يَتَكَلَّمُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ»، وأخرجه الروياني في مسنده (588)، والطبراني في الكبير (18/67)، وفي مسند الشاميين (1/51)، والطحاوي في مشكل الآثار (1/404).

وتابع ابن إسحاق على هذه الرواية: مَسْلَمَةُ بْنُ عُلَيٍّ، أخرجه الطبراني في الكبير (18/67)، وفي مسند الشاميين (1/50).

ومسلمة متروك.

لكن له شواهد منها: منها حديث أبي هريرة.

وله طريقان عن أبي هريرة:

الأول: أخرجه أحمد في مسنده (14/171) قال: حَدَّثَنَا يُونُسُ، وَسُرَيْجٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ السَّبَّاقِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "قَبْلَ السَّاعَةِ سِنُونَ خَدَّاعَةٌ، يُكَذَّبُ فِيهَا الصَّادِقُ، وَيُصَدَّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ، وَيُخَوَّنُ فِيهَا الْأَمِينُ، وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ، وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ " قَالَ سُرَيْجٌ: وَيَنْظُرُ فِيهَا لِلرُّوَيْبِضَةِ.

قلت: فليح -وهو ابن سليمان- قال فيه الحافظ: "صدوق يخطئ كثيرًا"، وعليه فهذا إسناد ضعيف.

لكن توفع فليح، تابعه يزيد بن عياض، أخرجه نُعيم بن حماد في الفتن (1470) (2/523) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عِيَاضٍ، عَنْ سَعِيدِ به.

ويَزِيد بْنِ عِيَاضٍ، كذَّبه مالك وغيره، وقال الذهبي: تُرِك.

والطريق الثاني: أخرجه أحمد في مسنده (13/291/الرسالة)، وابن ماجه (4036)، والشجري في ترتيب الأمالي الخميسية (2731)، والخرائطي في مكارم الأخلاق (183) من طريق يَزِيد بْن هَارُونَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ قُدَامَةَ الْجُمَحِيُّ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي الْفُرَاتِ، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ سَنَوَاتٌ خَدَّاعَاتُ، يُصَدَّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ، وَيُكَذَّبُ فِيهَا الصَّادِقُ، وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ، وَيُخَوَّنُ فِيهَا الْأَمِينُ، وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ»، قِيلَ: وَمَا الرُّوَيْبِضَةُ؟ قَالَ: «الرَّجُلُ التَّافِهُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ».

وهذا إسناد ضعيف، عبدالملك بن قدامة ضعيف، وإسحاق بن أبي الفرات، قال الحافظ: مجهول.

وبالجملة فالحديث صحيح لهذه الطرق والشواهد، وقد صحَّحه العلامة الألباني في الصحيحة (1887)، (2253).

قلت: وقد رأينا طائفة من هؤلاء الرويبضة في زماننا عيانًا بيانًا، فهذا الواقع يشهد لصدق الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم.
وصار لهؤلاء الرويبضة منابر في قنوات الفتن الفضائية -والتي يشاهدها الملايين-، وعواميد ثابتة في صحف الفتن السيارة؛ لتتحقق سُنَّة الله سبحانه الكونية {وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ}.
وهؤلاء الرويبضة إنما هو دجاجلة صغار يمهدون لخروج الدجال الأكبر في نهاية الزمان قبل قيام الساعة، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في جامع المسائل (1/198): "فهذا هو الدجال الكبير، ودونه دجاجلة: منهم من يدَّعي النبوة، ومنهم من يكذب بغير ادعاء النبوة، كما قال صلى الله عليه وسلم: "يكون في آخر الزمان دجَّالون كذَّابون يحدثونكم بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فإياكم وإياهم"[2].اهـ
قلت: وخروجهم الواحد تلو الآخر ليس مستغربًا؛ لأنه قدر كوني واقع لا مناص منه، وإنما الواجب على أهل الحق أن يدفعوا فتنتهم بالتمسك بالنصوص الشرعية والدعوة إليها والذبّ عنها.
ومن هؤلاء الرويبضة الذين خرجوا مؤخرًا: إسلام البحيري والتي انتشرت فتنته عبر القناة الفضائية المسماة بـ"القاهرة والناس"، وعبر الجريدة المشبوهة: "اليوم السابع"، وعبر صفحته على الفيس بوك.
وقد بلغني منذ شيوع فتنته بعض ترهاته، وألح علي بعض الطلبة في الرد عليه، ولكني كنت أرى أن الردَّ عليه يجعل له أهمية، وهو أحقر وأقلُّ من هذا، وإنما عزمت على الرد عليه بعد ذلك لما يلي:
أولاً: كثرة الشبهات التي أثارها حول الصحيحين، وحول فهم السلف الصالح في حلقات متتالية مستمرة على قناة "القاهرة والناس"، وجريدة "اليوم السابع" من سنوات، وعجز المكلَّفون من قبل الدولة من الأزاهرة وخطباء الأوقاف عن رد هذا السيل الجارف من الشبهات، أو اتخاذ أي ردع لإيقافه عن هذا العبث، مما يقذف في قلوب الضعفاء أنه أتى بحقائق لا ترد.
ثانيًا: تصدي بعض رموز القطبيين الخوارج نحو أبي إسحاق الحويني للرد عليه، مما يجعل المغفَّلين السُّذَّج يظنون أن هؤلاء هم حماة جناب الإسلام ضد الطاعنين فيه متناسين فتاويهم المضلة ومواقفهم الخارجية المخزية التي خذلوا فيها الإسلام وشوَّهوا حقيقته.

---

[2] (2) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (7).
وأخرج البخاري (3609)، ومسلم (157) من حديث **أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُبْعَثَ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ قَرِيبٌ مِنْ ثَلَاثِينَ، كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ رَسُولُ اللهِ».**

فكان الواجب على أهل الحق من حماة هذا الدين أن يتصدى أحدهم لكشف زيف شبهات هذا المفتون، وإبطال حيله المبنية على الكذب والمين في إسقاط الثقة بالصحيحين.

فاستعنت بالله سبحانه وبدأت طليعة هذا الرد بخطبة جمعة يوم 16 ذي الحجة 1435، ثم رأيت أنه من المفيد أن أنشر ردًا مكتوبًا يسهل نشره وتوزيعه لينتفع به العامة والخاصة في إظهار الحق ودحض الباطل المزخرف.

* وإليك بعض ترهات إسلام البحيري حول الصحيحين ونقضها:

* يقول إسلام البحيري كما في جريدة اليوم السابع : " لا يعتقدن أحد بأن تضعيف أو المنازعة بتضعيف حديث فى كتابي البخاري ومسلم، إنما يعد كما يروج الجهلاء تكذيبًا لرسول الله, فهذا محال من كل وجه, فنحن لو رأينا وسمعنا رسول الله يأمرنا لسجدنا تحت أقدامه مُذعنين لأمره".

قلت: وهل يرضى منك رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تسجد تحت أقدامه ؟! وهل هذا هو الإذعان ؟!

والجواب: لقد صحَّ من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، أنه قَالَ: لَمَّا قَدِمَ مُعَاذٌ مِنَ الشَّامِ سَجَدَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «مَا هَذَا يَا مُعَاذُ؟»، قَالَ: أَتَيْتُ الشَّامَ فَوَافَقْتُهُمْ يَسْجُدُونَ لِأَسَاقِفَتِهِمْ وَبَطَارِقَتِهِمْ، فَوَدِدْتُ فِي نَفْسِي أَنْ نَفْعَلَ ذَلِكَ بِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَلَا تَفْعَلُوا، فَإِنِّي لَوْ كُنْتُ آمِرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِغَيْرِ اللَّهِ، لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا تُؤَدِّي الْمَرْأَةُ حَقَّ رَبِّهَا حَتَّى تُؤَدِّيَ حَقَّ زَوْجِهَا، وَلَوْ سَأَلَهَا نَفْسَهَا وَهِيَ عَلَى قَتَبٍ لَمْ تَمْنَعْهُ»[3].

قلت: فإن كنت بالفعل تريد الإذعان لرسول الله صلى الله عليه وسلم عليك أن تستغفرالله من هذا الغلو في رسول الله الذي لا يرضاه الله ولا يرضاه رسوله صلى الله عليه وسلم.

وإن هذا الغلو في رسول الله لهو نذير شرٍ لا خير، وإنما يستخدمه الغلاة من أهل البدع إذا أرادوا إيهام السُّذَّج أنهم يعظِّمون رسول الله صلى الله عليه

---

[3] (?) أخرجه أحمد في مسنده (32/145)، وابن ماجه (1853)، والشاشي في مسنده (1332) من طريق أَيُّوبَ، عَنِ الْقَاسِمِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى مرفوعًا، وإسناده صحيح.

وله شاهد أخرجه الترمذي (1125)، وابن حبان (4162) من طريق مُحَمَّدِ بْن عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم دخل حَائِطًا مِنْ حَوَائِطِ الأَنْصَارِ، فَإِذَا فِيهِ جَمَلانِ يَضْرِبَانِ وَيَرْعَدَانِ فَاقْتَرَبَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم مِنْهُمَا، فَوَضَعَا جِرَانَهُمَا بِالأَرْضِ، فَقَالَ مَنْ مَعَهُ: سَجَدَ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَا يَنْبَغِي لأَحَدٍ أَنْ يَسْجُدَ لأَحَدٍ، وَلَوْ كَانَ أَحَدٌ يَنْبَغِي أَنْ يَسْجُدَ لأَحَدٍ لأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا لِمَا عَظَّمَ اللَّهُ عَلَيْهَا مِنْ حَقِّهِ"، وإسناده حسن.

وللحديث شواهد أخرى جمعها العلامة الألباني -رحمه الله- في الإرواء (7/54-58)، وانظر أيضًا الصحيحة (3490).

وسلم، كصنيع الصوفية الذين أحدثوا مدائح وقصائد في رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها غلو شنيع تحت دعوى تعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم.
ودعواك بالإذعان لرسول الله تستلزم منك توبة صادقة من هذه الحرب الجارفة التي أعلنتها منذ سنوات على أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.
* ثم قال البحيري: "ولكن الحال مع ما جُمع في الكتب يختلف عن ذلك؛ لأن الكلام تناقلته أجيال متطاولة لم يكونوا بالصدق ولا النزاهة والكفاءة ولا حتى الذاكرة التي تجعلنا نتيقن أن هذا الكلام أو الفعل صدر عن رسول الله إلا بالدليل, لذا فإننا حين نُضعِّف حديثًا عند البخاري أو مسلم, إنما نحن نُكذِّب من نقل عن رسول الله أو حكى عنه أو عليه, ولسنا نُكذِّب المصطفى ولا نستطيع وحاشانا أن نفعل".
ويقول: "والحقيقة تقول إن البخاري ومسلم من أجَلِّ علماء هذا العلم, وكانا أكثر المتقدمين والمتأخرين من العلماء عناية وحرصًا في إخراج الحديث الصحيح وهذا ما يشهد به كل العقلاء, ولكن ذلك أيضا لا يخرجهما عن كونهما بشرًا ممن خلق يأكلان الطعام ويمشيان في الأسواق, فلا يصح أن يكون كتاباهما قرآنا منزلاً من فوق سبع سماوات, بل الحق أن أكثر ما أخرجاه من الصحيح وأقله من الضعيف المردود لمخالفته القرآن والسنة والعقل".
قلت: مازال البحيري يستخدم أسلوب التدليس والتمويه على السُّذَّج بالتظاهر بمدح البخاري ومسلم، وهو يطعن في علمهما ويشكِّك في نزاهتهما، ويسقط عددًا من أحاديث الصحيحين تحت دعوى مخالفتها للعقل.
أما دعواه أن ما أخرجاه من الصحيح وأقله من الضعيف المردود...فأقول له: لو سلمنا بوجود أحاديث ضعيفة في الصحيحين -ولو كانت قليلة- فمن الذي يحكم بضعفها ؟!
وجواب العقلاء: يحكم بهذا أهل هذا الشأن الذين مارسوا هذا العلم من أئمة علم العلل، الذين عاصروا البخاري ومسلم، نحو الترمذي، و أبي حاتم، ثم الذين جاءوا من بعدهم من فحول أئمة العلل نحو الدارقطني، وأبي مسعود الدمشقي.
وبالفعل قام هؤلاء الأئمة بواجبهم ولم يقصِّروا، ولم يحابوا أحدًا على حساب الحق، بل كان هدفهم بيان ما صحَّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما لم يصح.
ومن أجل هذا الهدف النبيل وضعوا قواعد وأصولاً اتفق عليها علماء الأمة في تعليل الأحاديث سندًا ومتنًا.

ولكن البحيري لا يرفع رأسًا لجهود هؤلاء الأئمة، بل قد يسخر منها، ويجعل عقله الفاسد هو الميزان الذي به يضعِّف ما شاء من أحاديث الصحيحين.
والبحيري إنما يقفو في تأصيلاته البدعية على أثر جمال الدين الأفغاني، ومحمدعبده،و محمود أبي رية، ومحمدالغزالي، ويوسف القرضاوي، ومحمد عمارة، والمستشرقين من النصارى واليهود.
قال محمود أبو رية في" الظلمات": «ومما راعني أني أجد في معاني كثير من الأحاديث ما لا يقبله عقل صريح».
فقال العلامة المعلمي اليماني في الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة (ص13): "لا ريب أن في ما ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم من الأخبار ما يرده العقل الصريح، وقد جمع المحدثون ذلك وما يقرب منه في كتب الموضوعات، وما لم يذكر فيها منه فلن تجد له إسناداً متصلاً إلا وفي رجاله ممن جرحه أئمة الحديث رجل أو أكثر، وزعم أن في الصحيحين شيئاً من ذلك سيأتي النظر فيه".
قلت: وإلى القارئ الفطن نبذ من النقولات الناصعة عن أئمة هذا الدين في بيان عظم قدر صحيحي البخاري ومسلم؛ ليدرك الفارق الجلي بين العالم الرباني والمتعالم الجاني المتعدي على دين الله سبحانه بالكذب والمين والفجور والاستهزاء:
قال النووي في مقدمة شرحه على مسلم (1/13): "اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وتلقتهما الأمة بالقبول وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صحَّ أن مُسلمًا كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث، وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الإتقان والحذق والغوص على أسرار الحديث.
وقال أبو علي الحسين بن علي النيسابوري الحافظ شيخ الحاكم أبي عبد الله بن البيع كتاب مسلم أصح ووافقه بعض شيوخ المغرب والصحيح الأول وقد قرَّر الإمام الحافظ الفقيه النظَّار أبو بكر الإسماعيلي -رحمه الله- في كتابه المدخل ترجيح كتاب البخاري وروينا عن الإمام أبي عبد الرحمن النسائي رحمه الله أنه قال: ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب البخاري".
* وقال الحميدي في "الجمع بين الصحيحين" (1/72-74):
"وَلما امْتَدَّ الزَّمَان، وَخيف اخْتِلَاط الصَّحِيح بالسقيم، واشتباه المرتاب بالسليم انتدب جماعةٌ من الْأَئِمَّة السالفين رَضِي الله عَنْهُم أَجْمَعِينَ إِلَى تَقْيِيد ذَلِك بالتأليف، وَحفظه بِالْجمعِ والتصنيف، كمالك بن أنس، وَابْن جريج، وسُفْيَان، وَمن بعدهمْ،

فَبلغ كل من ذَلِك إِلَى حَيْثُ انْتهى وَسعه، وَأمكنهُ اسْتِيفَاؤهُ وَجمعه، واتصل ذَلِك إِلَى زمَان الْإِمَامَيْنِ أبي عبد الله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخَارِيّ، وَأبي الْحُسَيْن مُسلم بن الْحجَّاج النَّيْسَابُورِي رَضِي الله عَنْهُمَا وعنهم، فخصا من الِاجْتِهَاد فِي ذَلِك، وإنفاد الوسع فِيهِ، واعتباره فِي الْأَمْصَار والرحلة عَنهُ إِلَى متباعدات الأقطار، من وَرَاء النَّهر إِلَى فسطاط مصر، وانتقاده حرفا حرفا، واختياره سنداً سنداً، بِمَا وَقع اتِّفَاق النقاد من جهابذة الْإِسْنَاد عَلَيْهِ، وَالتَّسْلِيم مِنْهُم لَهُ، وَذَلِكَ نتيجة مَا رزقا من نِهَايَة الدِّرَايَة، وإحكام الْمعرفَة بالصناعة، وجودة التَّمْيِيز لانتقاد الرِّوَايَة، وَالْبُلُوغ إِلَى أَعلَى الْمَرَاتِب فِي الِاجْتِهَاد وَالْأَمَانَة فِي وقتهما، والتجرد لحفظ دين الله الَّذِي ضمن حفظه، وقيض لَهُ الحافظين لَهُ بِالإخلاص لله فِيهِ. وَشَاهد ذَلِك مَا وضع الله لَهما وَلَهُم من الْقبُول فِي الأَرْض، على مَا ورد بِهِ النَّص فِيمَن أحبه الله تَعَالَى، وَأمر أهل السَّمَوَات العلى بحبه.

وَلما انتهيا من ذَلِك إِلَى مَا قصداه، وقررا مِنْهُ مَا انتقداه، على تنائيهما فِي الِاسْتِقْرَار حِين الْجمع وَالِاعْتِبَار، أخرجَا ذَلِك فِي هذَيْن الْكِتَابَيْنِ المنسوبين إِلَيْهِمَا، ووسم كل واحدٍ مِنْهُمَا كِتَابه بِالصَّحِيحِ، وَلم يتقدمهما إِلَى ذَلِك أحدٌ قبلهمَا، وَلَا أفْصح بِهَذِهِ التَّسْمِيَة فِي جَمِيع مَا جمعه أحدٌ سواهُمَا فِيمَا علمناه، إِذْ لم يسْتَمر لغَيْرِهِمَا فِي كل مَا أوردهُ، فتبادرت النيات الموفقة على تباعدها من الطوائف المحققة على اختلافها إِلَى الاستفادة مِنْهُمَا، وَالتَّسْلِيم لَهما فِي علمهما، وتمييزهما، وَقبُول مَا شَهدا بِتَصْحِيحِهِ فيهمَا، يَقِينا بصدقهما فِي النِّيَّة، وبراءتهما من الإقبال على جِهَة بحمية، أَو الِالْتِفَات إِلَى فِئَة بعصبية، سوى مَا صَحَّ عَمَّن أمرنَا بِالرُّجُوعِ إِلَيْهِ، والتعويل فِي كل مَا أخبرنَا بِهِ عَلَيْهِ صلى الله عَلَيْهِ وَسلم.

وَحين اسْتَقر ذَلِك وانتشر، وَسَار مسير الشَّمْس وَالْقَمَر، أردْت تَعْجِيل الْفَائِدَة لنَفْسي، وتسهيل سرعَة الْمَطْلُوب ذخيرة لمطالعتي وحفظي، وَالْأَخْذ بحظ من التَّقْرِيب فِي التَّبْلِيغ، ينْتَفع بِهِ من سواي، وأحظى بِهِ عِنْد مولَايَ، فاستخرته تَعَالَى وَجل، وَسَأَلته العون والتأييد على تَجْرِيد مَا فِي هذَيْن الْكِتَابَيْنِ من متون الْأَخْبَار ونصوص الْآثَار، إِذْ قد صَحَّ الانقياد للإسناد من جُمْهُور الْأَئِمَّة النقاد، وتلخيص ذَلِك فِي كتاب وَاحِد، مَعَ جمع مفترقها، وَحفظ تراجمها".

* وقال ابن الصلاح في مقدمة "أنواع علوم الحديث" (ص17): "أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ الصَّحِيحَ الْبُخَارِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيُّ مَوْلَاهُمْ.
وَتَلَاهُ أَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ النَّيْسَابُورِيُّ الْقُشَيْرِيُّ مِنْ أَنْفُسِهِمْ.
وَمُسْلِمٌ - مَعَ أَنَّهُ أَخَذَ عَنِ الْبُخَارِيِّ وَاسْتَفَادَ مِنْهُ - يُشَارِكُهُ فِي أَكْثَرِ شُيُوخِهِ.
وَكِتَابَاهُمَا أَصَحُّ الْكُتُبِ بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ الْعَزِيزِ. وَأَمَّا مَا رُوِّينَا عَنِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ أَنَّهُ قَالَ: " مَا أَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ كِتَابًا فِي الْعِلْمِ أَكْثَرَ صَوَابًا مِنْ كِتَابِ مَالِكٍ "، وَمِنْهُمْ مَنْ رَوَاهُ بِغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ، فَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ قَبْلَ وُجُودِ كِتَابَيِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ.
ثُمَّ إِنَّ كِتَابَ الْبُخَارِيِّ أَصَحُّ الْكِتَابَيْنِ صَحِيحًا، وَأَكْثَرُهُمَا فَوَائِدَ.
وَأَمَّا مَا رُوِّينَاهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْحَافِظِ النَّيْسَابُورِيِّ أُسْتَاذِ الْحَاكِمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظِ مِنْ أَنَّهُ قَالَ: " مَا تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ كِتَابٌ أَصَحُّ مِنْ كِتَابِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ "، فَهَذَا وَقَوْلُ مَنْ فَضَّلَ مِنْ شُيُوخِ الْمَغْرِبِ كِتَابَ مُسْلِمٍ عَلَى كِتَابِ الْبُخَارِيِّ، إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّ كِتَابَ مُسْلِمٍ يَتَرَجَّحُ بِأَنَّهُ لَمْ يُمَازِجْهُ غَيْرُ الصَّحِيحِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ بَعْدَ خُطْبَتِهِ إِلَّا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ مَسْرُودًا، غَيْرَ مَمْزُوجٍ بِمِثْلِ مَا فِي كِتَابِ الْبُخَارِيِّ فِي تَرَاجِمِ أَبْوَابِهِ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَمْ يُسْنِدْهَا عَلَى الْوَصْفِ الْمَشْرُوطِ فِي الصَّحِيحِ، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ. وَلَيْسَ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ كِتَابَ مُسْلِمٍ أَرْجَحُ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِ الصَّحِيحِ عَلَى كِتَابِ الْبُخَارِيِّ. وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّ كِتَابَ مُسْلِمٍ أَصَحُّ صَحِيحًا، فَهَذَا مَرْدُودٌ عَلَى مَنْ يَقُولُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
الرَّابِعَةُ: لَمْ يَسْتَوْعِبَا الصَّحِيحَ فِي صَحِيحَيْهِمَا، وَلَا الْتَزَمَا ذَلِكَ.
فَقَدْ رُوِّينَا عَنِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ: " مَا أَدْخَلْتُ فِي كِتَابِي (الْجَامِعِ) إِلَّا مَا صَحَّ، وَتَرَكْتُ مِنَ الصِّحَاحِ لِحَالِ الطُّولِ.
وَرُوِّينَا عَنْ مُسْلِمٍ أَنَّهُ قَالَ: " لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدِي صَحِيحٌ وَضَعْتُهُ هَاهُنَا - يَعْنِي فِي كِتَابِهِ الصَّحِيحِ - إِنَّمَا وَضَعْتُ هَاهُنَا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ ".
قُلْتُ: أَرَادَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُ لَمْ يَضَعْ فِي كِتَابِهِ إِلَّا الْأَحَادِيثَ الَّتِي وَجَدَ عِنْدَهُ فِيهَا شَرَائِطَ الصَّحِيحِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرِ اجْتِمَاعُهَا فِي بَعْضِهَا عِنْدَ بَعْضِهِمْ.
ثُمَّ إِنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ بْنَ الْأَخْرَمِ الْحَافِظَ قَالَ: "قَلَّ مَا يَفُوتُ الْبُخَارِيَّ وَمُسْلِمًا مِمَّا يَثْبُتُ مِنَ الْحَدِيثِ". يَعْنِي فِي كِتَابَيْهِمَا. وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: لَيْسَ ذَلِكَ بِالْقَلِيلِ، فَإِنَّ الْمُسْتَدْرَكَ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ لِلْحَاكِمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ كِتَابٌ كَبِيرٌ، يَشْتَمِلُ مِمَّا فَاتَهُمَا عَلَى شَيْءٍ كَثِيرٍ، وَإِنْ يَكُنْ عَلَيْهِ فِي بَعْضِهِ مَقَالٌ فَإِنَّهُ يَصْفُو لَهُ مِنْهُ صَحِيحٌ كَثِيرٌ.
وَقَدْ قَالَ الْبُخَارِيُّ: "أَحْفَظُ مِائَةَ أَلْفِ حَدِيثٍ صَحِيحٍ، وَمِائَتَيْ أَلْفِ حَدِيثٍ غَيْرِ صَحِيحٍ "، وَجُمْلَةُ مَا فِي كِتَابِهِ الصَّحِيحِ سَبْعَةُ آلَافٍ وَمِائَتَانِ وَخَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ

حَدِيثًا بِالْأَحَادِيثِ الْمُتَكَرِّرَةِ. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهَا بِإِسْقَاطِ الْمُكَرَّرَةِ أَرْبَعَةُ آلَافِ حَدِيثٍ، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ قَدْ يَنْدَرِجُ تَحْتَهَا عِنْدَهُمْ آثَارُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَرُبَّمَا عُدَّ الْحَدِيثُ الْوَاحِدُ الْمَرْوِيُّ بِإِسْنَادَيْنِ حَدِيثَيْنِ.

ثُمَّ إِنَّ الزِّيَادَةَ فِي الصَّحِيحِ عَلَى مَا فِي الْكِتَابَيْنِ يَتَلَقَّاهَا طَالِبُهَا مِمَّا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ أَحَدُ الْمُصَنَّفَاتِ الْمُعْتَمَدَةِ الْمَشْهُورَةِ لِأَئِمَّةِ الْحَدِيثِ، كَأَبِي دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيِّ، وَأَبِي عِيسَى التِّرْمِذِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيِّ، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ خُزَيْمَةَ، وَأَبِي الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ، وَغَيْرِهِمْ. مَنْصُوصًا عَلَى صِحَّتِهِ فِيهَا.

وَلَا يَكْفِي فِي ذَلِكَ مُجَرَّدُ كَوْنِهِ مَوْجُودًا فِي كِتَابِ أَبِي دَاوُدَ، وَكِتَابِ التِّرْمِذِيِّ، وَكِتَابِ النَّسَائِيِّ، وَسَائِرِ مَنْ جَمَعَ فِي كِتَابِهِ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَغَيْرِهِ".

وقال العيني في عمدة القارئ (1/5): " اتّفق عُلَمَاء الشرق والغرب على أَنه لَيْسَ بعد كتاب الله تَعَالَى أصح من صحيحي البُخَارِيّ وَمُسلم".

وقال العلامة ابن عابدين الشامي في "عقود اللآلي في مسند العوالي" :"وكتابه أصح كتاب بعد كتاب الله ذي الجلال وأصح من صحيح مسلم على أصح الأقوال".

وقال ابن كثير في "اختصار علوم الحديث" (ص35): " **ثم حكى أن الأمة تلقت هذين الكتابين بالقبول، سوى أحرف يسيرة، انتقدها بعض الحفاظ، كالدارقطني وغيره، ثم استنبط من ذلك القطع بصحة ما فيهما من الأحاديث، لأن الأمة معصومة عن الخطأ، فما ظنت صحته ووجب عليها العمل به، لا بد وأن يكون صحيحاً في نفس الأمر، وهذا جيد.**

وقد خالف في هذه المسئلة الشيخ محيي الدين النووي وقال: لا يستفاد القطع بالصحة من ذلك.

" قلت ": وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه وأرشد إليه. والله أعلم".

وقال الذهبي في الموقظة (ص79): "**مَن أَخرَج له الشيخان عَلَى قسمين:**

- أحدهما: ما احتَجَّا به في الأصول.

- وثانيهما: مَن خرَّجا له متابعةً وشَهادَةً واعتباراً.

فَمَن احتَجَّا به - أو أحدُهما - ولم يُوثَّق، ولا غُمِزَ: فهو ثقة، حديثُه قويٌّ.

ومَن احتَجَّا به - أو أحدُهما - وتُكُلِّم فيه: فتارةً يكون الكلامُ فيه تعنُّتاً، والجمهورُ على توثيقِه، فهذا حديثُهُ قويٌّ أيضًا.

وتارةً يكون الكلامُ في تليينِهِ وحِفظِهِ، له اعتبار، فهذا حديثُه لا يَنحطُّ عن مرتبة (الحسَن) التي قد نُسمِّيها: (من أدنى درجات

الصحيح)؛ فما في "الكتابين" بحمد الله رجلٌ احتَجَّ به البخاريُّ أو مسلمٌ في الأصولِ ورواياتُه ضعيفة، بل حَسَنةٌ أو صحيحة.
ومن خَرَّجَ له البخاريُّ أو مسلمٌ في الشواهد والمتابَعات، ففيهم مَن في حِفظِه شيء، وفي توثيقِه تردُّد. فكلُّ مَن خُرِّجَ له في "الصحيحين"، فقد قَفَزَ القَنْطرة. فلا مَعْدِلَ عنه، إلا ببرهانٍ بَيِّن".
وقال -رحمه الله- في ترجمة "خالد بن مخلد" -راوي حديث: "من عادي لي وليًّا..."- كما في الميزان (1/641): "فهذا حديث غريب جدًّا، لولا هيبة الجامع الصحيح لعدوه في منكراَت خالد بن مخلد".
قلت: فتأمل كيف كانت هيبة صحيح البخاري في قلوب أئمة الهدى، ولا ترفع هذه الهيبة إلا من قلوب مَن عُدِم الحياء، وأسفر بالفجور.
وقال الحافظ ابن حجر -رحمه الله- فِي الْفَصْل التَّاسِع فِي سِيَاق أسمَاء من طعن فِيهِ من رجال هَذَا الْكتاب -أي صحيح البخاري-، من "هدي الساري مقدمة فتح الباري" (ص384): "وَقبل الْخَوْض فِيهِ يَنْبَغِي لكل منصف أَن يعلم أَن تَخْرِيج صَاحب الصَّحِيح لأي راو كَانَ مُقْتَض لعدالته عِنْده وَصِحَّة ضَبطه وَعدم غفلته، وَلَا سِيمَا مَا انضاف إِلَى ذَلِك من إطباق جُمْهُور الْأَئِمَّة على تَسْمِيَة الْكِتَابَيْنِ بالصحيحين وَهَذَا معنى لم يحصل لغير من خرج عَنهُ فِي الصَّحِيح فَهُوَ بِمَثَابَة إطباق الْجُمْهُور على تَعْدِيل من ذكر فيهمَا هَذَا إِذا خرج لَهُ فِي الْأُصُول فإمَّا إِن خرج لَهُ فِي المتابعات والشواهد والتعاليق فَهَذَا يتَفَاوَت دَرَجَات من أخرج لَهُ مِنْهُم فِي الضَّبْط وَغَيره مَعَ حُصُول اسْم الصدْق لَهُم وَحِينَئِذٍ إِذا وجدنَا لغيره فِي أحد مِنْهُم طَعنا فَذَلِك الطعْن مُقَابل لتعديل هَذَا الإِمَام فَلَا يقبل إِلَّا مُبين السَّبَب مُفَسَّرًا بقادح يقْدَح فِي عَدَالَة هَذَا الرَّاوِي وَفِي ضَبطه مُطلقًا أَو فِي ضَبطه لخَبر بِعَيْنِه لِأَن الْأَسْبَاب الحاملة للأئمة على الْجرْح مُتَفَاوِتَة عَنْهَا مَا يقْدَح وَمِنْهَا مَا لَا يقْدَح.
وَقد كَانَ الشَّيْخ أَبُو الْحسن الْمَقْدِسِي يَقُول فِي الرجل الَّذِي يخرج عَنهُ فِي الصَّحِيح هَذَا جَازَ القنطرة يَعْنِي بذلك أَنه لَا يلْتَفت إِلَى مَا قيل فِيهِ.
قَالَ الشَّيْخ أَبُو الْفَتْح الْقشيرِي فِي مُخْتَصره: وَهَكَذَا نعتقد وَبِه نقُول وَلَا نخرج عَنهُ إِلَّا بِحجَّة ظَاهِرَة وَبَيَان شاف يزِيد فِي غَلَبَة الظَّن على الْمَعْنى الَّذِي قدمْنَاهُ من اتِّفَاق النَّاس بعد الشَّيْخَيْنِ

على تَسْمِيَة كِتَابَيْهِمَا بالصحيحين وَمن لَوَازِم ذَلِك تَعْدِيل رواتهما".
وقال ابن خلدون في تاريخه (1/389): "فإذا وجدنا طعنا في بعض رجال الأسانيد بغفلة أو بسوء حفظ أو ضعف أو سوء رأي تطرّق ذلك إلى صحّة الحديث وأوهن منها ولا تقولنّ مثل ذلك ربّما يتطرّق إلى رجال الصّحيحين فإنّ الإجماع قد اتّصل في الأمّة على تلقّيهما بالقبول والعمل بما فيهما وفي الإجماع أعظم حماية وأحسن دفعا وليس غير الصّحيحين بمثابتهما في ذلك فقد تجد مجالا للكلام في أسانيدها بما نقل عن أئمّة الحديث في ذلك".
وقال الشوكاني في "قطر الولي على حديث الولي" (ص230): "ولا حاجة لنا في الكلام على رجال إسناده، فقد أجمع أهل هذا الشأن أن أحاديث الصحيحين أو أحدهما، كلها من المعلوم صدقه بالمقبول المجمع على ثبوته، وعند هذه الإجماعات تندفع كل شبهة، ويزول كل تشكيك".
وقال الحافظ في هدي الساري: "قَالَ أَبُو عبد الله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخَارِيّ: كُنَّا عِنْد إِسْحَاق بن رَاهَوَيْه فَقَالَ لَو جمعتم كتابا مُخْتَصرا لصحيح سُنَّةُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فَوَقع ذَلِك فِي قلبِي فَأخذت فِي جمع الْجَامِع الصَّحِيح.
وروينا بِالْإِسْنَادِ الثَّابِت عَن مُحَمَّد بن سُلَيْمَان بن فَارس قَالَ سَمِعت البُخَارِيّ يَقُول: رَأَيْت النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم وكأنني وَاقِف بَين يَدَيْهِ وَبِيَدِي مروحة اذب بهَا عَنهُ فَسَأَلت بعض المعبرين فَقَالَ لي أَنْت تذب عَنهُ الْكَذِب فَهُوَ الَّذِي حَملَنِي على إِخْرَاج الْجَامِع الصَّحِيح.
وَقَالَ الْحَافِظ أَبُو ذَر الْهَرَوِيّ سَمِعت أَبَا الْهَيْثَم مُحَمَّد بن مكي الْكشميهَني يَقُول سَمِعت مُحَمَّد بن يُوسُف الْفربرِي يَقُول قَالَ الْبُخَارِيّ: مَا كتبت فِي كتاب الصَّحِيح حَدِيثا إلا اغْتَسَلت قبل ذَلِك وَصليت رَكْعَتَيْنِ.
وَقَالَ أَبُو على الغساني روى عَنهُ أَنه قَالَ: خرجت الصَّحِيح من سِتّمائَة ألف حَدِيث...
وَقَالَ الْفربرِي أَيْضا سَمِعت مُحَمَّد بن أبي حَاتِم البُخَارِيّ الْوراق يَقُول رَأَيْت مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخَارِيّ فِي الْمَنَام يمشي خلف النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم وَالنَّبِيّ صلى الله عَلَيْهِ وَسلم يمشي فَكلما رفع النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم قدمه وضع البُخَارِيّ قدمه فِي ذَلِك الْموضع".
و قال أبو حفص عمر بن رسلان البُلقيني في "مناسبات أبواب صحيح البخاري لبعضها بعضًا" لأبي حفص البُلقيني(ص9): "الإمام البخاري -رحمه

الله- محدث فقيه، مطِّلع على مذاهب الفقهاء عارف بمآخذهم وحججهم، وكتبه تدل على ذلك، وقد طلب الفقه صغيرًا قبل أن يرحل، وأخذ في بلدهم عن أبي حفص الكبير فقه الأحناف، وحصلت له معه قصة طريفة أنكر عليه فيها خطأً في إسناده أملاه عليهم، فإن أبا حفص البخاري هو الداخلي صاحب القصة المذكورة في ترجمة.

ثم أخذ البخاري في مكة فقه أبي عبدالله الشافعي من أصحابه كالحميدي، وكذلك أخذ عن بعض أصحاب الإمام مالك، وأما الإمام أحمد فقد جالسه وخبره وسمع منه، وروى عنه.

هذا، وقد ذكره بالفقه والمعرفة كل من عرفه وجالسه، بل قال أبو مصعب: البخاري أفقه عندنا وأبصر من ابن حنبل.

وقال نعيم بن حماد -وهو شيوخه-: البخاري فقيه هذه الأمة.

ولما كان البخاري صاحب حرفة وطبع فقهي فإنه قد صبغ صحيحه بصبغة فقهية، وأودع كثيرًا من هذا الفقه في تراجمه؛ لأنه لم يشأ أن يجعل الصحيح كتاب رواية محضة، بل رام أبعد من ذلك، وهو فقه هذه المرويات وما فيها من فوائد وأحكام، ولذلك ينتفع بكتابه الفقهاء والمحدثون على حد سواء".

قلت: وقد قام الدارقطني وأبو مسعود الدمشقي بجهود محمودة -حمدها العلماء قاطبة- في بيان الأحاديث المنتقدة على الصحيحين، وإن كانت هذه الأحاديث يسيرة، وكما قال الحافظ: "وَلَيْسَت كلهَا قادحة بل أَكْثَرهَا الْجَواب عَنهُ ظَاهر والقدح فِيهِ مندفع وَبَعضهَا الْجَواب عَنهُ مُحْتَمل واليسير مِنْهُ فِي الْجَواب عَنهُ تعسف".

وقال العلامة المحدث أحمد شاكر المصري -رحمه الله- في "الباعث الحثيث" (ص35): "**الحقُّ الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين، وممن اهتدى بهديهم، وتبعهم على بصيرة من الأمر**: أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف، وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفَّاظ بعض الأحاديث على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها.

فلا يهولنَّك إرجاف المرجفين وزعم الزاعمين أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة، وتتبع الأحاديث التي تكلموا فيها وانقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة هذا العلم، واحكم عن بينة، والله الهادي إلى سواء السبيل".

قلت: وجلّ الأحاديث التي عمد البحيري إلى التشكيك في صحتها في الصحيحين لم يسبقه أحد من علماء هذا الشأن إلى هذا، ولم يوافقه في اقتراف هذه الخيانة إلا من أشرت إليهم من رموز الاعتزال والعلمانية

والاستشراق، والذين لا دراية لهم ولا ممارسة لهذا العلم الشريف في تعليل الأحاديث، كما يعرف هذا العقلاء.

والعجيب أن أغلب الواقعين في هذه الخيانة في الزمن القريب هم من الرموز الفكرية لحزب الإخوان المسلمين، فلا ندري هذا الرجل إخواني متستر؟! أم أنه تشرب الفكر الإخواني الاعتزالي، ثم ركل الحزب بأقدامه سياسيًّا كما صنع صنوه محمد الغزالي ؟!

وأتباع هذا الحزب البغيض بعد أن يتشربوا سمومه الفكرية البدعية، يصيرون أعداء للسنة وأهلها، وبعضهم قد يختلف مع الحزب سياسيًّا مع موافقته المنهجية العقدية لأفكار الحزب.

ومهما كان حاله، فإنه جنى على نفسه، كما جنت براقش على نفسها، ولن يضر الجبلين الشامخين: البخاري ومسلم صاحبَا: "الصحيحين"، فلا يضر إلا نفسه، فما هو إلا عواء الكلب الذي {**إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ**}.

وصلى الله على محمد وآله وأصحابه وسلم.

وكتب

أبو عبدالأعلى خالد بن محمد بن عثمان

ليلة الأحد 18 من ذي الحجة 1435